الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مصالحة سياسية عراقية

مازن الياسري
كاتب

لعلي من الموقنين بأن الأزمة التي يعيشها العراق الجديد أو لنقل أزماته الآنية المختلفة، هي ذات خلفية سياسية بالأساس.. و بلا شك إن المعالجة الموضوعية لأي (مشكل كان) تستوجب معرفة السبب وراء المشكل ذاته.. لاتخاذ تدابير الحل.. كما هو الحال في الطب على سبيل المثال.. فالطبيب لن يتمكن من إعطاء أي علاج من دون معرفة سبب العلة.. ومن هنا أرى إن علة العراق أو واحدة من أهم علله أو بعبارة أخرى (أكثر يسرا) العلة الأكثر ضرراً على البلاد هي علة أو مشكل أو أزمة أو خلاف سياسي.. سمها كما شئت من دون أن تغفل إنها سياسية.

أصل المشكل ليس وليد اليوم بالمطلق بل هو ذو خلفية تاريخية تستمد جذورها منذ عدة قرون سابقة.. حيث إن واقع البلاد منذ ما يقارب الأربعة عشر قرناً مضت ظل فيها العراق تحت مختلف الحكومات غير العراقية (إمبراطوريات، دول، ممالك، وغيرها) ساهمت في تغذية روحية المشكل السياسي التاريخي.. وهنا قد يتبادر للذهن إن وجود حكام أو حكومات غير عراقية على ارض العراق، صنعت أزمة قد نسميها (المواطن يحكم من أجنبي) على أساس إن الحكومات لم تكن ممثلة للشعب بل كانت معادية له اغلب الأحيان (وهذا ليس بالخطأ) ولكن المشكل الحقيقي في وجود حكومات غير عراقية كان من خلال (الفجوة بين الحاكم و المحكوم) المتسعة دوماً.. فالعراقي في بلده لم يستطع أن يشارك في رسم مسيرة بلاده أو سياساتها (بل بقي لفترات متعاقبة مسيرا لا مخيرا) وهذا السبب انعكس في الثورات و الانتفاضات وحالات العصيان التي زخر بها العراق كثيراً على مر العصور.

إن الأصل التاريخي للمشكلة السياسية في البلاد متشعبة و لا احسب إن تدارسها في هذا المحل من الشأن اليسير.. ولكن اليقين و الحقائق تؤكد إن المشكل السياسي عميق التأثير وقديم الوجود وتركته لا تزال تحفر في النفسية العراقية.. وحتى لا نطيل بالسرد في الموضوع، احسب إن تناول أصل الأزمة السياسية في عراق اليوم بشيء من الاختصار يفرض علي أن أبين إن أصل المشكلة السياسية في عراق اليوم أو احدى دعائمها مع تسليمنا إن المشكل السياسي ليس الوحيد، يعود إلى مرحلة الحكم الفردي الشمولي الذي خيم على العراق طوال حكم (حزب البعث) (المحظور حالياً) بالفترة بين العامين ١٩٦٨ و ٢٠٠٣ حيث عانت المشاركة السياسية في عراق البعث أسوأ مراحلها وأشدها ظلمة.. فحكومة البعث لم تكتف بالتفرد بالسلطة بل قمعت معارضيها بأشد الوسائل قسوة.. واعتمدت نظام الحزب الواحد ثم تطورت نحو الفرد الواحد.. ومن ثم عاش العراق مرة أخرى في مرحلة يفتقد بها المواطن مواطنته من خلال سلب حريته الفكرية خاصة، ومن ثم انتهى مصير معظم الساسة العراقيين المعارضين لفكر و توجه البعث تحت أتربة المقابر الجماعية أو في غياهب السجون حالكة الظلمة ومرة التعذيب.

انفتاح العراق الجديد على حياة التعددية الحزبية و النظام البرلماني النيابي حمل في ثناياه ايجابيات كبيرة و لكن لم يخل من السلبيات.. ومن البديهي أن نتفهم إن من يقبع في حجرة مظلمة ثم يخرج على أشعة الشمس اللاهبة لن يستطيع النظر وسيغمض عينيه.. وهذا عينه ما حل بالعراق الجديد، فمن حضن الاستبداد و العزلة انطلقت البلاد إلى أوسع فضاءات الحرية و الانفتاح.. (أنها تجربة عالمية فريدة بلا شك).

سلبيات الواقع السياسي الجديد تكرست في عدة ظواهر لعل أشدها تأثيراً على الشارع العراقي (حداثة التجربة) فالممارسة السياسية واحدة من معايير النجاح و الامتهان.. وعلى الرغم من إن معظم الأحزاب العراقية التي طفت على الشاطئ العراقي الجديد وخاصة المشاركة اليوم في العملية السياسية الجارية.. هي أحزاب ليست بالجديدة بل هي وليدة عقود طويلة ولها تجارب وفيرة بالعمل السياسي المعارض.. ولكن تجاربها لم تكن على أساس التعددية و الممارسة الفعلية للسلطة أو للعمل السياسي أو النيابي، بل جل دورها تمحور في العمل المعارض.. وهنا لنا وقفة.. إن السلوك السياسي المعارض هو بطبيعة الحال ليس السلوك السياسي الممارس أو الحاكم، وخاصة بالأخذ بنظر الاعتبار إن المعارضة لنظام البعث لم تكن معارضة برلمانية سياسية ايجابية بل كانت معارضة مهاجرة عسكرية احياناً وتتعامل مع احد أكثر الأنظمة العالمية قمعاً و اقتصاصاً.. كما إن الواقع الداخلي للمعارضة المهاجرة و المواجهة للأنظمة الدكتاتورية المتجبرة، ليس توافقياً أو منسجماً تحت رأي واحد.. بل على العكس تحتدم الخلافات و الآراء المتنوعة و الرؤى والطروحات الطوباوية احياناً.. على العكس من جو الممارسة الحقيقية الذي لابد له أن يكون واقعياً وجاداً ومحاوراً وتوافقياً كي ينمو ويستمر.. أو قمعياً تعسفياً كما فعل البعث أبان فترة حكمه السوداوية.

أطراف معارضة الأمس (حكام اليوم)، لم يكونوا بطبيعة الحال يمثلون فكراً و توجهاً واحداً.. وان كان قاسمهم المشترك هو إيجاد نظام بديل للدكتاتورية في بلادهم إلا إن سبل البديل أو سبيل التغير أو آلية العمل لم تكن متفقة بل عند البعض لم تكن موجودة اصلاً.. ثم إن الحركات السياسية المعارضة كانت مختلفة التوجهات الفكرية.. ومتفاوتة الشعبية والنفوذ في الشارع العراقي. ومنها الوطني والقومي والديني والعلماني، اليساري أو اليميني أو حتى الوسطي منها.

العراق الجديد فتح بابه على مصراعيه للجميع ولم يستثن احداً.. وشهدت الأشهر الأولى من التغيير السياسي في العراق (منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣) فتح عدة مقرات حزبية و تجمعات سياسية و لمختلف التوجهات و الأفكار.. كما ازدحمت عناوين الصحف على أرصفة بغداد من دون أن تجد أي (مقص رقيب) بل بكامل حريتها.. و العراقيون من هم قاطنون في بلادهم، ومن هم قدموا من الخارج بعد رحلات الغربة الطويلة..عملوا في الكثير من الأنشطة السياسية في رغبة جادة للمشاركة في حكم بلادهم.. ولتعويض حرمانهم الطويل من المشاركة.. فأزمة المشاركة السياسية في البلاد لم تكن وليدة اليوم كما قد يتفهمها البعض.. بل إنها أزمة قديمة كما أسلفت.

مراحل صناعة العراق الجديد سياسياً، منذ تأسيس مجلس الحكم مروراً بالحكومات الانتقالية و المؤقتة ثم الدائمة.. شهدت احتداماً للخلافات ضمن الرغبة لولوج العمل السياسي و المشاركة فيه.. ومن ثم وجدت أزمات سياسية تقع في أعماقها تحت معيار المشاركة.. أو بعبارة أخرى هي أزمات من اجل الرغبة في المشاركة أو الرغبة في توسيع المشاركة، أو بشكل أكثر طمعاً بالرغبة في الاستئثار بالسلطة.

نحن والمجتمع المدني

كاظم حبيب
كاتب سياسي . المانيا

يتطلع المثقفون الديمقراطيون في مجتمعات الدول النامية إلى بناء مجتمعاتهم المدنية وإلى تكريس الحياة الديمقراطية وثقافة الحوار البناء والاعتراف بالآخر واحترامه واحترام وممارسة شرعة حقوق الإنسان بكل جوانبها وأركانها، باعتبارها جزءاً من الحياة الدستورية والبرلمانية الديمقراطية المنشودة حيث يكون فيها تداول سلمي وديمقراطي للسلطة، ووجود قوى وأحزاب حاكمة وأخرى في المعارضة يحترم بعضها البعض الآخر، إذ يمكن أن تتبادل المواقع بعد أي انتخابات عامة ونزيهة تتغير فيها موازين القوى لصالح هذا الحزب أو ذاك أو لصالح مجموعة من الأحزاب السياسية مقابل مجموعة أخرى كانت حاكمة قبل ذاك مثلاً. وحيث يسود في هذه الدولة المدنية المنشودة الفصل بين الدين والدولة وبين السلطات الثلاث واستقلال الإعلام وغياب الفساد. ومثل هذا التطلع المشروع يصطدم في الغالب الأعم بمجموعة كبيرة من المعوقات التي تكمن في واقع المجتمع ذاته، في واقعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي مكونات تراثه وتاريخه وتقاليده وعاداته الموروثة، وكذلك في وعي الإنسان الفردي والجمعي. وتجد تلك المعوقات تجلياتها لا في جهاز الدول حسب، بل في بنية وموروث الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية وفي العلاقات في ما بين هذه الأحزاب ذاتها، في ما بينها وبين أفراد وفئات المجتمع، ومن ثم بينها وبين السلطة. ولا شك في أجهزة الدولة الفاعلة، إذ أن ممارسات السلطات الثلاث تعكس بهذا القدر أو ذاك سلوك المجتمع، حتى لو كان القانون الأساسي يحمل أفكاراً تنطوي على قدر غير قليل من مبادئ وقواعد عامة تنظم الحياة العامة والسياسية في الدول المتقدمة التي يسودها المجتمع المدني. فالدستور والقوانين ونظم العمل، على أهميتها، ليست بالضرورة ضمانة للعبور إلى المجتمع المدني والعمل على بنائه، ولكنها تشكل أدوات بيد المجتمع الذي يتطلع ويناضل من أجل إقامة هذا المجتمع والتشبث بها لمقاومة العوائق وتذليل الصعاب التي تعرقل وتقف حجر عثرة في طريق التوجه صوب المجتمع المدني. الأحزاب والقوى السياسية التي تنشأ في بلد تسود فيه الدولة المدنية الديمقراطية والمجتمع المدني تختلف كلية وإلى ابعد الحدود عن تلك الأحزاب والقوى السياسية التي تنشأ في بلد كالعراق أو عموم الدول العربية أو دول الشرق الأوسط. إذ أن الأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى تنبثق من الأرضية الاجتماعية لهذا البلد أو ذاك وتقوم على أساس المستوى الحضاري والقيم والتقاليد السائدة فيه ومن النظام السياسي فيه، وتستلهم برامجها من هذا الواقع. حتى لو طرحت الأحزاب السياسية في بلد نام شعارات براقة من حيث المهمات الاجتماعية والديمقراطية، فإنها في الممارسة العملية تبتعد عنها بعد السماء عن الأرض، لا لأنها لا تريد تحقيق ما سطرته في برامجها وشعاراتها، بل لأنها ذاتها لا تزال لا تفهم الديمقراطية إلا من زاويتها الخاصة ومصالحها، وكحد أدنى، مصالح أعضاء هذا الحزب أو ذاك، وربما قيادته أو الفرد القائد فيه لا غير. وهذا الأمر ينطبق بقدر مقارب على منظمات المجتمع المدني التي تتشكل في هذه البلدان، ولكنها لا تعدو أن تكون سوى صورة طبق الأصل، ولكنها مصغرة وربما أكثر تشوهاً، لهذا الحزب أو ذاك، إذ أن رؤية أفراد هذا الحزب أو ذاك وتلك المنظمات لا تبتعد عن الواقع الاجتماعي وعن الذهنية الشمولية والضيقة في آن واحد التي تسود في المجتمع والمتجلية في نشاط أي حزب منها أو أي منظمة من منظمات المجتمع المدني، إذ أن منظمات المجتمع المدني هي وليدة تلك المجتمعات، ولكنها نقلت إلينا، كما نقلت الرأسمالية بصورة مشوهة نحو اقتصاد بلداننا المتخلفة في فترات مختلفة ولم تنمو من أرض الواقع فيها. أي أنها تشكل جزءاً من مجتمعات أكثر تطوراً وتقدماً ورقياً. إلا أن هذه الحقيقة المرة والتجارب السلبية الجارحة الناشئة عن هذا الواقع القائم أو ذاك، يفترض فيها أن لا تسمح لنا برفض وجود الأحزاب والحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، برغم أنها لا تزال بعيدة عن الطموح بالنسبة إلى وعيها بطبيعة المجتمع المدني ومهماتها فيه. إن رفض الأحزاب والحياة الحزبية والمنظمات المرتبطة بها أو حتى المستقلة عنها لا يساعد على التقدم خطوة نحو الأمام ونحو ما يصبو إليه المثقفون الديمقراطيون، بل يتطلب وضع منهج آخر للعمل يساعد المجتمع على التقدم خطوة فخطوة وبصورة عقلانية نحو الأمام. وأعني بذلك البحث في سبل تغيير الواقع الذي يسهم بدوره في تغيير الفرد وتلك الأحزاب والمنظمات أيضاً. ومن أجل معالجة هذا الموضوع سأحاول تناول العراق نموذجاً لطرح تصوراتي التي تستوجب المناقشة والنقد والتصحيح، وربما التعديل والإضافة والتغيير والتحسين.

تاريخ العراق قديم جداً، ويعتبر أحد أقدم مهود الحضارة البشرية المعروفة لنا حتى الآن. وعرف العراق عبر هذا التاريخ الحافل الكثير من الشعوب والأقوام، سواء تلك التي استقرت فيه أو مرت من خلاله، أو احتلته لفترة قصيرة أم طويلة، ولكنها جميعاً تركت لها في العراق مجموعات بشرية متباينة في الحجم أو العدد، كما تركت بعض تراثها وتاريخها وتقاليدها وجزءاً من حضارة شعبها الذي جاءت منه أو المنطقة التي انحدرت منها إليه، إضافة إلى قيمها والأديان والمذاهب التي آمنت بها، سواء أكانت غير سماوية أم كتابية، كما عرف الكثير من النظم السياسية والاجتماعية والعلاقات الاقتصادية، كما شهد الكثير من التقدم والبناء والنهوض ثم الانتكاس والتراجع، كما هو حال الكثير من شعوب وبلدان العالم الأخرى. وقد كان المجتمع العراقي يستوعب كل ذلك ويضمن وجود ثقافات متعددة متلاقحة من جهة وثقافة عراقية عامة مشتركة من جهة أخرى. وقد كان لكل ذلك تأثيره المباشر وغير المباشر على بنية الإنسان العقلية والنفسية وطريقة تفكيره وأسلوب حياته وسبل فهمه لنفسه وتعامله مع الآخر ومع المجتمع وإزاء السلطة، ومن ثم مع الدولة. وفي هذا كله ما هو إيجابي وما هو سلبي في آن واحد. ومن يريد أن يبحث في هذا الشأن يجب عليه أخذ كل ذلك بنظر الاعتبار، خاصة حين نسعى إلى دراسة ونقد الحياة السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني في العراق، وحين نكتشف أن سمة الفردية والاستبداد تشكلان جزءاً من هذه الشخصية التي تحتاج إلى تهذيب. فتاريخ العراق حافل بالإنجازات الكبيرة، ولكن كان في الوقت نفسه حافلاً بالاستبداد والمظالم، بالدماء والدموع، وهي ما تزال تجري حتى الآن كجريان دجلة والفرات في أرض الرافدين. وإذ نسعى إلى تعظيم جريان دجلة والفرات وإيصال مياه الرافدين إلى كل العراقيات والعراقيين، نسعى في الوقت نفسه وبقوة استثنائية إلى إيقاف نزف وجريان الدماء والدموع وتحويل هذا الواقع إلى تفاهم وسلام ووئام وبسمة منعشة ترتسم على شفاه وعيون الناس وفرحة دائمة وعامة. والطريق إلى ذلك ليس قصيراً وغير معبد، ولكن لا بد منه.

الأحزاب السياسية العراقية التي تشكلت في العراق تأثرت عموماً بعدة عوامل مهمة، من دون الدخول بتفاصيلها، وهي:

- عوامل تاريخية وتراثية وتقاليد اجتماعية
- دور الدين والمؤسسات الدينية في تكوين البنية الذهنية للإنسان وطريقة تفكيره.
- الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم.
- طبيعة النظم السياسية التي حكمت العراق ونهجها العام وممارساتها العملية.
- المستوى الثقافي للقوى المشكلة لهذا الحزب أو ذاك، إضافة إلى سماتهم الشخصية وتكوينهم التربوي والفكري.
- الإيديولوجية المتبناة من قبل هذا الحزب أو ذاك.

وحين نتابع الأوضاع السياسية التي سادت العراق على امتداد قرون بكل تراكماتها المعروفة لدينا جميعاً وما نشأ عنها وما وجد تعبيره في بنية أو تكوين الدولة العراقية الملكية الحديثة والتطورات اللاحقة التي طرأت على هذه الدولة في ظل النظم الجمهورية، يمكننا الادعاء، وبرغم النواة الأولى التي ظهرت في إطار الدولة الملكية، فأن الدولة والمجتمع لم يتمكنا خلق مجتمع مدني عقلاني، ولا بناء أحزاب سياسية مدنية وعقلانية بالطريقة التي تنتجها الدول الأكثر تحضراً وتقدماً في العصر الحديث، برغم وجود تباين بين حزب وآخر أو منظمة وأخرى. ويبدو لي أن العاملين الأول والأخير كان لهما الأثر الكبير في بلورة الوجهة الفكرية والممارسة الفعلية لتلك الأحزاب، خاصة حين حلت أو تحل الأيديولوجيا محل الدين بالنسبة لهذا الحزب أو ذاك، إذ لا يترك الدين، بفعل تربية المؤسسات الدينية، مكانة للأيدولوجيا بل يطبعها بطابعه الديني في الكثير من المواقف من حيث السلوك والممارسة، عندها نرى أن أتباع الأيديولوجيا مصابون بالداء ذاته الذي يعاني منه أتباع الأديان المختلفة، وخاصة في عالمنا الإسلامي والعربي. والشواهد على ذلك كثيرة جداً بحيث لا تتطلب من الباحث الإشارة إليها بكثير من الوصيف أو إبراز تلك التشابكات والتأثيرات الفعلية. هذا الواقع قد ساهم، ويساهم اليوم أيضاً، في نقل الصراعات التي كانت تسود بين أتباع الديانات والمذاهب المختلفة في تاريخ العراق في العهود المنصرمة إلى صراع بين أتباع الأيديولوجيات المختلفة، بضمنها الدينية طبعاً، ونجد تجلياتها في صراع متواصل بين أتباع الأحزاب وعملها وعلاقاتها إلى حد رفض بعضها للبعض الآخر أو السعي للخلاص منه بأي ثمن كان. الايديولوجيا حلت محل الدين لا غير، واستمر السلوك كما كان عليه من دون تغيير، لأن الأرضية الاجتماعية والسياسية لم تتغير أو لم تتغير كثيراً. والولاء يكون للآيديولوجيا، كما كان للدين، وليس للإنسان وحقوقه ومصالحه، وسواء أكان رجلاً أم امرأة، وتصبح الأيديولوجيا وطناً والوطن أيدولوجيا، تماماً كما يتجلى ذلك بالنسبة للعلاقة بين الدين والوطن لدى المؤمنين، إذ يرفض أن يكون الوطن شراكة مع أتباع الأديان أو المذاهب الأخرى، بل لدينه فقط. ومن غير المعقول تصور إمكانية الخلاص من ذلك بفترة وجيزة أو بقدرة قادر. وكم كان محقاً ذلك الفيلسوف وعالم الاجتماع الذي قال: أن تغيير ما في نفس الإنسان أصعب وأعقد بكثير من تحقيق أي ثورة سياسية.

هذا الواقع يتطلب منا موقفاً يدعو إلى التحري عن العوامل المسببة وتلك التي تساعد على النهوض من هذا الواقع وتغييره. وأشك في قدرتنا على المساهمة الجدية في عملية التغيير إن اعتبرنا الأحزاب السياسية ليست سوى شر لا بد من الخلاص منه، وهو أمر لا يمكن الوصول إليه بأي حال، بل لأن الأحزاب والحياة الحزبية ستبقى قائمة شئنا أم أبينا ذلك. لهذا لا بد من العمل على تضبيط الأمور من حيث القوانين ونظم العمل والقيم والمعايير التي يفترض أن تسود في عمل ونشاط وعلاقات الأحزاب من جهة، والسعي لتحقيق تغيير عبر عملية تثقيف مستمرة في الأحزاب ذاتها من جهة ثانية. وعملية التغيير لا تتم بالدعاء، فهي لن تنزل على العراق من السماء، بل يفترض توفير المستلزمات على أرض الواقع، أي لا بد من تغيير الواقع القائم، وهي عملية معقدة وطويلة ومتداخلة بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية، إضافة إلى دراسة التراث والتاريخ والتقاليد والتمييز بين الصالح منها والطالح، وكذلك رؤية دور وتأثير العوامل الإقليمية والدولية. يفترض أولاً أن لا نتوقع تغييراً سريعاً وسحرياً، بل ستتخذ هذه العملية حركة (زكزاكية)، ولكن يمكنها أن تكون باتجاه التقدم نحو الأمام بالمحصلة النهائية، أي يمكن أن تكون على صيغة خطوتين إلى الأمام خطوة إلى الوراء وليس العكس. وبرغم تعقيدات المرحلة، فأن الحياة المعولة التي تعيش فيها البشرية، يمكنها أن تساعد في تعجيل هذه العملية لو أحسنا التصرف في سبل مواجهة الواقع الاجتماعي القائم على أسس من العشائرية الراهنة والعلاقات الفلاحية وشبه الإقطاعية التي لا تزال بقاياها تميز الريف والمتداخلة بالعلاقات الأبوية التي عادت للظهور بشكل مشوه حتى لما كان عليه في السابق والمتشابكة بدورها مع العلاقات الطائفية السياسية ذات الأفق الضيق. ولن يتم ذلك بالشكل المطلوب دون البدء بإجراء تغيير فعلي في البنية الاقتصادية والبنية الطبقية للمجتمع والتعليم والحياة الثقافية ودور التنوير الديني في المجتمع وتنمية دور المثقفين الديمقراطيين. بمعني معين علينا حرث الأرض العراقية لإقامة مجتمع مدني عليها ديمقراطي حديث ودولة مدنية ديمقراطية اتحادية حديثة، تشكل الأرضية المناسبة لتحقيق تغيير عميق وأساسي في طبيعة وبنية وعلاقات وسياسات وسلوك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد في آن.

المهاتيرية..الفلسفة الامثل للتنمية في العراق

عادل اليابس
كاتب

المهاتيرية - نسبة إلى رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد، تعتبر من التجارب الاسيوية الرائدة في مكافحة الفقر بدولة اسلامية، ومن أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش ٣٧٪ من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠م) تخفيض معدل الفقر من ٥٢,٤٪ إلى ٥,٥٪؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات. وقد خطط لعام ٢٠٠٥ كهدف يصل فيه معدل الفقر لحوالي ٠,٥٪ وقد تحقق، ووفقا لذلك، يكون الفقر المدقع (المطلق) قد تم القضاء عليه قضاءً مبرماً في ماليزيا.

نجاح الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر كان الاساس، لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، حيث كان التفاوت الكبير في الدخول، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو (يشكلون الأغلبية ٥٥٪) والصينيين (يشكلون الأقلية ٢٥٪) في مايو ١٩٦٩,

فلسفة مكافحة الفقر:

التنمية في ماليزيا تقوم على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً.

ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد ترجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي (١٩٧١-١٩٩٠)، وركزت على هدفين: الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع.

وحددت هذه السياسة إستراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة. وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وكانت هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً.

مؤشرات تقليل الفقر:

يعبر مؤشر دخل خط الفقر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من غذاء يبقي على الصحة الجيدة للأفراد، ويلبي الحاجة الأساسية من الملبس والمأوى. ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر، حيث يصنف الفقراء ضمن الذين تقلّ دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الأشد فقراً هم الذين تصل دخولهم إلى أقل من نصف دخل خط الفقر. واستناداً إلى دخل خط الفقر في ماليزيا الذي يقدر بنحو ١٥٦ دولارا أمريكيا للأسرة الواحدة في الشهر، فإن مدى الفقر في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، من ٩,٨٪ إلى ٨,١٪.

وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من ٣,٩٪ في ١٩٩٠ إلى ٢,١٪ في ١٩٩٥، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من ١٥,٦٪ إلى ١٣,٢٪ لنفس الفترة، بينما في المناطق الحضرية انخفض مدى الفقر من ٤,١٪ في ١٩٩٥ إلى ٣,٨٪ في ١٩٩٩م، وذلك طبقا للإحصاءات الرسمية.

ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن ٩٤٪ من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً ويستفيد ٧٢٪ من الفقراء من خدمات الكهرباء و ٦٥٪ منهم يحصل على مياه نقية، وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى ٧٤ سنة بدلاً من ٦٩ سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية (ذات الدخول المتوسطة العالية).

مهاتير محمد

تشكلت المهاتيرية - نسبة إلى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا - من خلال عدد من التوجهات والتصورات الخاصة بالإسلام والغرب والديمقراطية والتنمية والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة...الخ، إضافة إلى بعض المنطلقات والافتراضات الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة، والإسلام والتنمية، والديمقراطية والتنمية. ووفق بعض التعريفات فإن المهاتيرية هي خليط من القومية- الرأسمالية - الإسلام- الشعبية - السلطوية.

هناك عوامل عديدة لعبت دورها في تشكيل عناصر المهاتيرية، كان في مقدمتها الخلفية العلمية لمهاتير محمد وزوجته، فقد درس مهاتير الطب إلي أن حصل علي درجة الدكتوراه، كما تخصصت زوجته في الفيزياء. وقد لعبت تلك الخلفية دورها في تركيز مهاتير علي أهمية العلوم الطبيعية والتطبيقية ذات الصلة بالتنمية التكنولوجية بشكل خاص.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن فهم الأيديولوجية المهاتيرية دون فهم السياق المجتمعي والدولي الذي نشأ فيه مهاتير، فقد ارتبط تطور الوعي السياسي له بفترة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمالاي (السكان الأصليون لماليزيا) مقابل السيطرة الاقتصادية للصينيين والهنود إضافة إلي المستثمرين الأجانب، مما أدي إلي نمو المشاعر القومية المالاوية لديه، الأمر الذي دفع به إلي الانضمام إلي المنظمة القومية المتحدة للمالاي (أمنو) قبل التحاقه بالجامعة وتأليفه كتاب معضلة المالايا (١٩٧٠)، دافع فيه بشدة عن القومية المالاوية في مواجهة الأقليات الصينية والهندية. وقد اعتبر هذا الكتاب شديد الراديكالية خلال تلك المرحلة.

ومع تولي مهاتير رئاسة الوزراء (١٩٨١) لم يتخلص من الفكرة القومية ولكنه استبدل القومية الآسيوية والتهديد الغربي بالقومية المالاوية والتهديد الصيني والهندي، مؤكدا علي القومية الآسيوية في مواجهة التهديد الغربي وذلك بعد أن نجح في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمالايا، جنبا إلي جنب مع الأقليتين الصينية والهندية.

أن قيم ما يمكن تسميته بـ"المهاتيرية" - يقوم تصورها على أولوية قضية التنمية على التطور الديموقراطي في المراحل الاولى من التطور الاقتصادي، وأن التعجيل بالتحول الديموقراطي قد يؤدي إلى تداعيات سلبية. وقام مهاتير محمد بصوغ تجربة التنمية الماليزية وفق هذا التصور، الأمر الذي أدى إلى تأجيل عملية التطور الديموقراطي إلى الآن على برغم النجاح الذي حققه المشروع التنموي. أي أن التصور المهاتيري يرى أن فكرة "المستبد العادل" ربما تكون هي الأنسب بالنسبة الى بعض الشعوب والمجتمعات خلال مرحلة معينة من التطور السياسي والاقتصادي.

في محاضرة ألقاها في جامعة دمشق، أوضح د. مهاتير محمد إن تجربة ماليزيا قامت بالاستفادة من تجارب اليابان وكوريا، يقول مهاتير؛ صحيح أننا لم نستطع تكرار ذات التجربة لأن وضعنا يختلف عن تلك الدول نتيجة لوجود العديد من الأعراق والأديان والثقافات المختلفة التي يقوم عليها الشعب الماليزي،، من الصعب أن يكون مستوى التطور واحداً لدى تلك الأعراق وهذا المزيج من الثقافات يخلق عدم استقرار وحتى يتم التطور لا بد من وجود علاقات وائتلاف فيما بينها، الملايون يحترفون السياسة بينما الصينيون والهنود يهتمون بالاقتصاد، وازدهار البلاد مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، وقد استطعنا التغلب على ذلك بتقاسم السلطة بمشاركة الجميع. وأكد د. مهاتير أنه باعتماد التخطيط الاقتصادي الصحيح يمكن مواجهة المخاطر والصعوبات التي تعترضنا والتخطيط الاقتصادي الصحيح لدينا جيد ولا يرتبط باقتصاد السوق ولا يلتزم بأي نهج أيدلوجي معين بحيث يمكننا الاستفادة من كل التجارب الجيدة، ويستند بالأساس إلى توجيه تفكير الناس وإقناعهم من أجل تطوير البلاد والمساهمة في الانجازات وهو يتطلب الكثير إذ ليس من السهل أن تقنع الناس بضرورة التغيير وأوضح كان قرارنا اللجوء إلى التصنيع لتأمين فرص العمل حين لم يكن لدينا خبرات لا في التصنيع ولا في الأسواق اعتمدنا على المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية دعونا الأجانب ليأتوا ويستثمروا في الصناعة، قدمنا لهم كل ما يلزم من إعفاءات الضرائب على الاستيراد قمنا ببناء بنية تحتية قوية تؤمن مستلزمات الصناعة كشبكة نقل متطورة في مجالات النقل المختلفة، ركزنا على الصناعات التي تأخذ عدداً كبيراً من الموظفين لم نتخوف من المستثمرين أن يسيطروا على كل شيء في البلاد.